ترأس الاجتماع الأول للشعبة البرلمانية

الراشد: حسم الأولويات الأسبوع المقبل وزيادة الجلسات لاستكمال جدول الأعمال

الراشد مترأسا الاجتماع الأول للشعبة البرلمانية

■ «كونا» اعتذرت عن الخطأ البروتوكولي بتقديم اسم رئيس الحكومة على رئيس المجلس

اعلن رئيس مجلس الأمة علي الراشد عن تشكيل وزير الاعلام الشيخ سلمان الحمود لجنة تحقيق في «الخطأ الإداري» الذي وقعت به وكالة الأنباء الكويتية «كونا» لدى بثها خبراً يتعلق بمجلس الوزراء، وتم خلاله تقديم اسم رئيس الوزراء على اسم رئيس مجلس الأمة في عرض الخبر.

وأضاف الراشد في تصريح إلى الصحافيين ان مدير عام «كونا» الشيخ مبارك الدعيج اتصل به معتذراً عن هذا الخطأ غير المقصود.

مبيناً ان «كونا» بثت الخبر كما جاءها من مجلس الوزراء من دون تصحيح الخطأ البروتوكولي الذي كان فيه، خصوصاً وان اسم رئيس مجلس الأمة بصفته يتقدم على اسم رئيس الوزراء حسب الدستور.

واستبعد الراشد وجود اي سوء نوايا في بث الخبر المتضمن خطأ بروتوكولياً، متمنياً عدم تكراره في المستقبل.

من جانب آخر كشف الراشد عن وجود توافق على عقد جلسة كل يوم خميس في الاسبوع الذي تعقد فيه جلستا الثلاثاء والاربعاء بهدف الاستعجال باستكمال جدول الاعمال، موضحا انه سيعرض هذا الامر على المجلس للتصويت عليه.

وعن اولويات السلطتين، اوضح الراشد انه تم اخطار اللجان البرلمانية لاعداد اولوياتها، تمهيداً لعرضها في اجتماع يعقده مكتب المجلس مطلع الاسبوع المقبل بحضور الحكومة، من اجل التوصل الى تصور حول الاويات، سيعرض على مجلس الامة في جلسته المقبلة للتصويت عليه.

من ناحية اخرى عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعها الاول امس برئاسة الراشد.

وقال وكيل الشعبة البرلمانية علي العمير انه تمت تسمية ممثلي الشعبة البرلمانية في الاتحادات البرلمانية العربية والاسلامية والدولية، مشيرا الى انه خلال الاجتماع تم الموافقة على ميزانية الشعبة للسنة المالية 2013م.

واضاف العمير ان اللجنة التنفيذية نظرت في الدعوات الخاصة بالمشاركة في الدورة الثامنة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة الدول الاسلامية والمنتظر عقده في العاصمة السودانية الخرطوم خلال الفترة من 18 الى 21 الشهر الجاري، اضافة الى الموافقة على مشاركة وفد الشعبة البرلمانية برئاسة معالي رئيس مجلس الامة ورئيس الشعبة البرلمانية علي الراشد في المؤتمر البرلماني العربي والمؤتمر البرلماني الدولي.

واوضح العمير انه تم تشكيل لجان الصداقة البرلمانية للفصل التشريعي الرابع عشر، من جهة اخرى تم التباحث في المواضيع ذات العلاقة والصلة بالشعبة البرلمانية والية عملها.

الأعضاء ناقشوا أولويات اللجنة وأكدوا حرصهم على صون الحريات

أبل: «التعليمية البرلمانية» تناقش خطط قطاع التربية للنهوض بالتعليم والبحث العلمي

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

اكد عضو لجنة شؤون الثقافة والتعليم والارشاد بمجلس الامة النائب الدكتور خليل عبدالله ان اللجنة طلبت من مكتب المجلس امكانية مخاطبة الجهات الحكومية المسؤولة عن قطاع التربية والتعليم لمقابلة مسؤولي هذا القطاع للاطلاع على برامجهم ومشاريعهم للنهوض بالعملية التربوية والتعليمية والبحث العلمي ورؤية مشاكلهم للمساعدة على ازالة العقبات من امامهم.

وقال عبدالله في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة التعليمية امس: ان الاعضاء ناقشوا اولويات اللجنة وطرح كل نائب ما لديه من افكار واولويات، لافتاً الى انه لم يتم الانتهاء من صياغة واعداد اولويات اللجنة التعليمية حتى الآن وسيتم ذلك خلال الاجتماع المقبل.

وعن الحريات الاعلامية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة، قال عبدالله: اننا سنكون حريصين على صون الحريات الاعلامية والعامة ولن نسمح بالمساس بها، مستدركا بقوله: لكن الحريات غير مطلقة بل يجب ان تكون حريات مسؤولة وتلتزم بالقانون، وتراعي حريات الآخرين، موضحا ان من دعامات المجتمع العصري الحرية والعدالة والمساواة.

ثمن للحكومة سماحها بالتخييم داخل الحدائق

العدوة: منع لجان الإزالة من ملاحقة المواطنين يستحق الشكر

خالد العدوة

ثمن النائب خالد سالم العدوة الخطوة التي اتخذها سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بالسماح للمواطنين بوضع خيام في حدائقهم خلال المدة التي يسمح فيها للمواطنين بالتخييم في مناطق البر.

وشكر العدوة تلك الاستجابة السريعة كونه طالب في وقت سابق رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين بالسماح للمواطنين بذلك، ومنع لجان الازالة بتعقبهم ومضايقتهم بازالة تلك الخيام التي لا تشكل باي حال من الاحوال اعتداء على املاك الدولة كما تزعم لجنة الازالة، كونها تقام في حدائق المواطنين وامام الارتدادات البسيطة بمنازلهم.

واضاف العدوة نأمل في الفترة القادمة تعاون الحكومة في تفهم الحاجات الملحة لمربي الماشية من الابل والغنم الذين يجدون صعوبة في ايجاد المراعي باراضي الكويت، فضلا عن وجود بعض المضايقات التي تنتهجها لجنة الازالة للمواطنين مربي الماشية الذين يحققون امنا غذائي للبلاد لا يستهان به، وقد دأبت لجنة الازالة بالسابق على تضييق الأمر عليهم، الأمر الذي ادى إلى نزوح اعداد هائلة منهم إلى المملكة العربية السعودية، قائلا: علينا أن نسعى لتحقيق مطالب المواطن الكويتي، مستغربا من محاولات ترحيل تلك الثروة بدلا من مساعدتهم وتوطينهم.

ممن فاتهن إعلان الرغبة في كسبها إبان قيام الزوجية وقبل الوفاة أو الطلاق

عسكر يطالب بمنح الجنسية الكويتية للمطلقات والأرامل

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون لتعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، وجاء في نصه ما يلي:

– بعد الاطلاع على الدستور.

– وعلى المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، والقوانين المعدلة له.

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

«مادة أولى»

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار إليه، الفقرتان التاليتان:

«وإذا كان انتهاء الزوجية بسبب وفاة زوجها أو طلاقها، وكان للمرأة الأجنبية ولد أو أولاد من زوجها، وحافظت على إقامتها المشروعة والعادية بالكويت لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ الزواج، جاز منحها الجنسية الكويتية بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية ولو لم يكن قد سبق لها أن أعلنت رغبتها في كسب هذه الجنسية قبل وفاة زوجها أو طلاقها منه.

وتسري أحكام هذه المادة سواء أكانت الزوجة منتمية إلى جنسية أجنبية محددة أو كانت غير محددة الجنسية».

«مادة ثانية»

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير الكويت
صباح الأحمد الصباح

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها:

تستند حكمة هذا الاقتراح بقانون إلى فكرة إنسانية واجتماعية عادلة تقوم على صلة الدم والأبوة التي تربط الأب وهو كويتي الجنسية والأم وهي المرأة الأجنبية التي فاتها إعلان رغبتها في كسب الجنسية الكويتية إبان قيام الزوجية وقبل وفاة الزوج أو طلاقها منه، وذلك بعدم حرمان أرملة أو مطلقة الأب الكويتي من الحصول على الجنسية الكويتية في رحاب الأسرة التي كانت تضمهم جميعا في وقت ما.

وغني عن البيان أنه لا يكون في هذه الحالة وجه للتمسك بإعلان رغبة الزوجة الأجنبية في كسب الجنسية الكويتية وإلزامها بالتربص أي مدة كانت لإمكان حصولها على هذه الجنسية، وذلك إبقاءً على روح وعاطفة انتماء جميع أفراد الأسرة إلى جنسية واحدة.

لذلك أعد الاقتراح بقانون المرفق الذي يحقق هذا الهدف والذي أضاف إلى المادة الثامنة سالفة الذكر التي تعالج منح الجنسية الكويتية للمرأة الأجنبية التي تتزوج من كويتي، بحيث تستفيد الزوجة الأجنبية من أحكامها سواء كانت منتمية لجنسية أجنبية محددة أو كانت غير محددة الجنسية.

بعد إعلان السلطان والعميري والكندري خروجهم من التجمع

العمير: مشاركة «السلفي» في الانتخابات صحيحة.. والمستقيلون تعجلوا

علي العمير

خالد السلطان

عبداللطيف العميري

محمد الكندري

■ اتخذنا القرار بعد دراسة وافية ودون مجاملات ومن قاطع الانتخابات مثل رأيه الشخصي

■ غالبية قواعدنا شاركت في الاقتراع وأوصلت نائبين للبرلمان وهناك وزير بالحكومة

■ الأعضاء المستقيلون: موقفنا ليس انشقاقاً ولا اختلافاً وإنما رغبة صادقة في تصحيح المسار

■ غياب الشورى وتجاهل القواعد واختزال القرار في أشخاص معدودين سبب تناقضات وضبابية في المواقف

■ كلنا في قارب واحد و«الدستورية» ستحسم الموضوع في إبطال مرسوم الضرورة أو بقائه

أكد النائب د.علي العمير على ان مشاركة التجمع السلفي في الانتخابات البرلمانية صحيحة وفي الاطار الدستوري والشرعي، مبينا ان هذا هو الخلاف مع المقاطعين من اعضاء التجمع المستقيلين.

واضاف ان استقالة اعضاء التجمع خالد السلطان وعبد اللطيف العميري ومحمد الكندري وجهة نظر ونحترمها كما نكن لهم الاحترام.

وشدد العمير على ان ماسلكه التجمع في الانتخابات وعدم مقاطعتها صحيح وتم اتخاذه بعد دراسة وافية ولم يكن رد فعل او مجامله او محاباة ومن قاطع الانتخابات من التجمع هذا رأيه وليس رأي التجمع.

وتابع قائلا: غالبية قواعد التجمع الاسلامي السلفي شاركت بالانتخابات ولم تقاطع وأوصلت نائبين للبرلمان وهناك وزير بالحكومة فلذلك ما كنا نتمنى منهم ان يقدموا استقالتهم الا بعد صدور حكم المحكمة الدستورية وكلنا في قارب واحد فاذا حسم الموضوع في ابطال مرسوم الضرورة فسوف تكون معهم ورأينا من رأيهم لانه ليس لدينا ما نكابر عليه وان كان العكس بالنسبة للحكم فلا داعي لتقديم هذه الاستقالة وليس هناك ما يبررها لان الامر دستوري وفي اطار الدستور ونأمل ان نجمع صفوف التجمع الاسلامي السلفي من جديد وان كل الخلافات على مستوى القطاعات السياسية العريضة نأمل ان تحسم.

وكان النواب السابقون خالد السلطان وعبداللطيف العميري ومحمد الكندري قد اعلنوا استقالتهم من التجمع السلفي من خلال بيان صحافي شرحوا فيه اسباب الاستقالة فيما يلي نصه:

قال الله تعالى: «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» الشورى، وقال تعالى: «وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله» آل عمران، بحمد الله تعالى وفضله تم العمل السياسي السلفي منذ عام 1981 منطلقا من ثوابت الشريعة وقواعدها المرعية، واستمر العمل إلى ما بعد الغزو وتحديدا عام 1992 حيث تم إنشاء التجمع الإسلامي السلفي رغبة من أبناء التجمع إلى إعادة هيكلة العمل السياسي السلفي وإضفاء العمل المؤسسي عليه، لما للعمل السياسي من أهمية كبرى في جانب الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي يعتبر من أعظم شعائر الإيمان، وقد سلك التجمع السلفي – بحمد الله – ومنذ نشأته مسارا واضحا، ومحددا، منضبطا بقواعد الشريعة، معتمدا بعد الله على تأصيل شرعي منضبط، أصله بعض علماء الدعوة المباركين الراسخين في العلم، تأصيلا قائما على قاعدة المصالح والمفاسد، مسترشدا بآراء القاعدة العريضة من المخلصين من أبنائه من مشايخ، وطلبة علم، وكتاب، وسياسيين، ومتخصصين كل في مجاله، فأثمر هذا العمل منهجا متوازنا في عموم المواقف للمنتسبين للتجمع من أعضاء، ووزراء، وناشطين، أساسه الوقوف مع الحق مهما كان قائله، ورد الظلم مهما علت رتبة فاعله، وحمل التجمع هموم المواطنين، ودافع عن حقوقهم، وأولها المطالبة بتطبيق شريعة ربهم، وسعى لرد مظالمهم، فلا محاباة، ولا مجاملة، ولا انحياز إلا للحق.

فاكتسب التجمع بذلك ثقة الناس وقدموه على سائر التجمعات، وصار محط أنظارهم، بسبب التجرد للحق والبعد عن المصالح الشخصية والمنفعة الذاتية لمنتسبيه، مجافيا لنزعة التشفي والانتقام، فصار مضرب المثل بوضوح الرؤية، ورسوخ المبدأ، والثبات على الرأي والموقف، ولكن ومع الأسف الشديد فقد تغير النهج كثيرا في السنوات الأخيرة، فغابت الشورى، ولم يلتفت لوجهات نظر القواعد في كل ما يستجد على الساحة من أحداث، واختزل القرار في التجمع بأشخاص معدودين، ليسوا عن الخطأ بمعصومين، فوقعت التناقضات، وضبابية المواقف والتخبطات، فصار حظ التجمع النقد اللاذع، بعد أن كان نصيبه الثناء المانع، وهذه نتيجة حتمية لإبعاد مبدأ الشورى وجماعية القرار، والانتقال إلى أحادية النظرة، والاستئثار باتخاذ القرار، وقد سعى أبناء التجمع إلى النصح وتقديم المقترحات لتفادي الاخفاقات، مع الصبر لعدد من السنوات على التأجيل والتسويف وتغليب المصلحة العامة وقبول الأعذار والمماطلة، ولا بصيص من أمل لأي رد فعل إيجابي من قيادة التجمع.

وإننا إذ نؤكد جزء أصيل لا يتجزأ من هذه الدعوة السلفية المباركة تربطنا بإخواننا في قيادة التجمع السلفي، وعموم إخواننا السلفيين روابط الأخوة الإسلامية، والمحبة الربانية، والقيم الدعوية، والأخلاق السلفية، فإن موقفنا هذا ليس انشقاقا بل هو بداية لتصحيح مسار، ولا اختلافا ونزاعا، ولكن محاولة صادقة لانتشال التجمع مما هو فيه من عزلة وتفرد. لذلك نعلن أن قيادة التجمع السلفي الحالية لا تمثل في تشكيلها ولا منهجيتها القواعد العريضة للتجمع في مختلف المناطق، ولم تبد أي رغبة بإصلاح الأوضاع، بحيث ينعكس رأي قواعد التجمع على القرار، ويكون لها دور باتخاذ المواقف حتى تتبناها وتسوقها لعموم الناس.

فالقواعد هي التي تعطي القوة والصفة الواقعية للتجمع فهم واجهة التجمع وحلقة الوصل بينه وبين أبناء المجتمع، فكيف لا يؤخذ رأيها بعين الاعتبار ولا يكون لها يد في اتخاذ القرار. وعليه فإننا نعلن استقالتنا من التجمع السلفي بمكوناته وتوجهاته الحالية وانضمامنا وتأييدنا التأييد الكامل لإخواننا القائمين على تحقيق النظرة الإصلاحية والتي قدمتها كوكبة مباركة من التجمع السلفي في المناطق – الذين هم السند الحقيقي لنا بعد الله في نجاحاتنا والدفاع عن مواقفنا.

وإننا إذ ندعو عموم قواعد التجمع السلفي في مختلف المناطق بالتواصل معهم والشد على أيديهم، لإعادة التجمع إلى موقعه في صدارة العمل السياسي المحلي، ولإعطاء الدور اللائق لقواعد التجمع وحفظ حقهم الكامل في صنع القرارات ورسم السياسات والمشاركة في اتخاذ المواقف. فإننا نعلن أن من قام بتبني هذه المبادرة المباركة – بإذن الله – هم قواعد الدعوة السلفية في معظم المناطق إما إجماعا أو باعداد وشخصيات ذات ثقل كبير.

هذا والله نسأل أن يجمعنا وإخواننا على الحق والهدى وأن يوفقنا لما فيه مصلحة ديننا ودعوتنا وأن يأخذ بأيدينا لخدمة وطننا وأبناء بلدنا والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.